

تحديات ورهانات بناء السلم في إفريقيا

The challenges and stakes of peace-building in Africa

كلتومة بن دادة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، bendadda.keltouma@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/21

تاريخ القبول: 2021/10/30

تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد وتوضيح تحديات عملية بناء السلم في إفريقيا التي تعاني من نزاعات تتميز بالتعقيد وطول الأمد، فأغلب اتفاقات السلم سرعان ما تنتكس بفعل عوامل داخلية وخارجية، منها المنشئة ومنها المحفزة للنزاعات، أبرزها المشكلات البنائية في تركيبة دولها والمتعلقة بالأساس بغياب التوازن بين المؤسسات السياسية، كما أن للتركة الاستعمارية الثقيلة نصيب في اشتعال فتيل الحرب في دول القارة الإفريقية من خلال ظهور نمط النزاعات الحدودية بعد الاستقلال وسيطرة القبيلة والهويات الفرعية على المناحي السياسية والاجتماعية والتي غالبا ما تكون سببا أساسيا في انتكاس اتفاقات السلم والعودة إلى العنف من جديد، هذا بالإضافة إلى الصراعات على الموارد والتدخلات الأجنبية التي تقف موقفا سلبيا من النزاعات الإفريقية من خلال تأجيحها لحساب مصالحها وعدم التعاون مع الجهود الإفريقية لحلها والاكتفاء بنهب ثروات القارة والتنافس على أسواقها، كما تتطرق الدراسة إلى أهم رهانات بناء السلم في إفريقيا من خلال الجهود الإفريقية والدولية لتحقيق السلم وترسيخه ومنع العودة إلى العنف عن طريق تبني إجراءات إعادة الإعمار والتنمية والتأهيل للدول الخارجة من النزاعات عبر مجموعة من الهيئات والمؤسسات الإفريقية والألمية.

الكلمات المفتاحية: بناء السلم - إفريقيا - تحديات - رهانات - النزاعات.

Abstract:

The study aims to identify and clarify the challenges of the peace-building process in africa, which suffers from conflicts characterized by complexity and protractedness, and most peace agreements quickly deteriorate due to internal and external factors, the most prominent of them are the structural problems in the structure of the state, mainly related to the lack of balance between the political institutions. The colonial legacy also has a responsibility in the ignition of wars in the countries of African continent through the emergence of the pattern of border disputes after independence and the dominance of the tribe and sub-identities on the political and social aspects, which are often a major reason for the regression of peace agreements and the return to violence again. Added to that the foreign interference that take a negative position on African conflicts by fueling them to acheive their interests, not cooperating with African efforts to solve them, and content with plundering the continent's wealth and competing for its markets. The study also addresses the most important issues of peace-building in Africa through African and international efforts to achieve and consolidate peace and prevent a return to violence by adopting reconstruction, development and rehabilitation measures for countries emerging from conflicts through African and international institutions.

Keywords: peace-building – Africa – challenges – stakes – conflicts

المؤلف المرسل: بن دادة كلتومة

1. مقدمة:

تشهد إفريقيا أزمات وتوترات ونزاعات مسلحة جعلتها تنصدر مؤشرات الاضطراب السياسي وعدم استقرار نظام الحكم وأثر ذلك على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العديد من دولها، حيث شهدت حروبا ونزاعات أكثر مما شهدته أية منطقة أخرى من العالم. ويتطلب إرساء السلم والتنمية المستدامين في إفريقيا اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير خصوصا في تلك الدول الخارجة من النزاعات، لذلك تعتمد هذه الدراسة مقارنة بنائية تتعلق أساسا بتفكيك العناصر التي تؤدي إلى استفحال العنف وتحديد الآليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها القضاء على الأسباب المؤدية إلى النزاعات والحيلولة دون عودة العنف ومظاهره التي من شأنها أن تؤدي إلى انتكاس عمليات السلام أو تقويضها، حيث تعرف هذه العملية ببناء السلم، فما هو مفهوم بناء السلم؟ وماهي أهم

التحديات التي تعيق مسار هذه العملية في إفريقيا ؟ وماهي رهانات القارة الإفريقية في سبيل تحقيق السلام المستدام في دولها؟

2. مفهوم بناء السلم:

استخدم هذا المفهوم لأول مرة من قبل يوهان غالتونغ في مقال له عام 1975 حيث يميز بين مفهومي السلم السلبي والسلم الإيجابي أين يتحقق السلم السلبي بغياب العنف الجسدي، أما السلم الإيجابي فيتحقق فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق عمليتي صنع السلم وبناء السلم، وبالتالي المعالجة الدائمة للأسباب الجوهرية المؤدية إلى النزاعات ومنع دورة العنف من العودة مرة أخرى، حيث يفترض غالتونغ أن بناء السلم لديه بنية مختلفة عن عمليتي حفظ السلم أو صنع السلم، وهو يستوجب إيجاد الهياكل التي نزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل عنها، فهو يسعى يهدف إلى خلق سلم مستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف، وتوظيف القدرات المحلية للإدارة السلمية لمرحلة ما بعد النزاع (منصر، جمال، 2015، ص ص 380 - 381)

كما ارتبط هذا المفهوم بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في دراسته " خطة للسلام " عام 1992 أين دخل مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع رسمياً إلى الأمم المتحدة وعرفه بأنه " إجراء لتحديد ودعم الهياكل التي ستعزز وتدعم السلام من أجل تجنب الانتكاس إلى الصراع "، وتعرفه مدرسة تحليل النزاعات وحلها في جامعة جورج ماسون بأنه مصطلح يستخدم داخل المجتمع الإنمائي الدولي لوصف العمليات والأنشطة التي ينطوي عليها حل النزاعات العنيفة وإرساء سلام مستدام، وهو مفهوم شامل يشمل تحويل النزاع، والعدالة الانتقالية، والشفاء من صدمة النزاع، والمصالحة والتنمية والقيادة، وهو بذلك مشابه لمعنى حل النزاعات ولكنه يسلط الضوء على الواقع الصعب كون نهاية النزاع لا تؤدي تلقائياً إلى تنمية اجتماعية أو اقتصادية سلمية ومستقرة (بويبية، نبيل، 2021، ص 556)

أما معهد الولايات المتحدة للسلام فيعرفه بكونه يأتي في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مؤخرًا معنى أوسع يشمل على توفير الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وحفظ الأمن ووضع أساليب غير عنيفة لحل النزاعات وتعزيز المصالحة وتقديم خدمات علاج الصدمات وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم ودعم التعليم والمساعدة على إعادة البناء الاقتصادي، ومنع نشوب النزاعات ومنع تكرار العنف (بويبية، نبيل، 2021، ص 557)

3. تحديات بناء السلم في إفريقيا

تطورت الصراعات الإفريقية من صراعات من أجل نيل الاستقلال إلى صراعات ارتبطت بالمقام الأول خلال الحرب الباردة بمصالح القوى العظمى المتصارعة، وبعد إخفاق الحكومات الإفريقية في "القيام بوظائفها وفقدان شرعيتها، حدثت تحولات في طبيعة الصراعات خلال فترة التسعينات وطرحت أبعادا جديدة في قضايا الأمن أطلق عليها " الحروب الجديدة في إفريقيا (أبو العنينن محمود، 2000، ص 12) ويكلف النزاع المسلح إفريقيا ما يعادل 18 مليار دولار سنويا، وتشكل نسبة وفيات الأطفال جراء الصراعات في إفريقيا ما نسبته 50 بالمائة من وفيات الأطفال حول العالم، إضافة إلى أن حالات الوفيات بسبب المعارك التي تم تسجيلها في إفريقيا بين 1960 . 2005 تقدر ب 1.6 مليون حالة وفاة ما يعادل نسبة 24 بالمائة من إجمالي الوفيات حول العالم الناتجة عن المعارك (سليمان قرية، هاني، 2020، ص 273)

وربما ما يميز النزاعات الإفريقية هو تعقيدها وطول أمدها، كما أن أغلب اتفاقات السلم لا تدوم وسرعان ما تنتكس والأمثلة هنا كثيرة كالنزاع الإثيوبي - الإريتري والنزاع الأوغندي - الليبيري والإثيوبي - السوداني. كما تتميز النزاعات الإفريقية بالطابع الانتشاري الذي يؤثر على الدول الواقعة في مجال وقوعها يؤدي إلى إفراز نزاعات جديدة (كاربو، طوني، 2010، ص 201)

وترمي عملية بناء السلم إلى ترسيخ واستدامة حالة السلم ومنع العودة مجددا لحالة العنف من خلال تبني إجراءات إعادة الإعمار والتنمية والتأهيل للدول الخارجة من النزاعات، غير أن هذه العملية تواجه العديد من التحديات في إفريقيا غالبا ما تدفع إلى انتكاسها، تتنوع بين عوامل داخلية وخارجية، وعوامل منشئة وأخرى محفزة للنزاعات واستمرارها أهمها:

1.3. التغييرات غير الدستورية :

إن خبرة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا منذ الاستقلال، قد أكدت على مبدأ التوظيف السياسي للجيوش الوطنية، وهو الأمر الذي جعلها أداة تحقيق غايات سياسية محددة مثل قمع المعارضة أو حشد التأييد السياسي للنظام الحاكم، وقد أدى ذلك إلى حدوث موجات متكررة من الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، ولا شك أن هذه العسكرية المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد حقيقة تاريخية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفعالية ولا ينهض على مؤسسات قوية، فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة المؤسسة العسكرية، وهو الأمر الذي يمثل ظهور النمط الانقلابي في

العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا، ويمكن النظر إلى فشل النخبة السياسية في إفريقيا كأحد أسباب اللجوء إلى مؤسسة الجيش لتطرح بديلا لقيادة وإنقاذ البلاد (حمدي، عبد الرحمن، 2014)

لا يكاد يخلو دستور إفريقي من جملة الضمانات لحفظ الطابع الديمقراطي للدولة، ولعل مفهوم دولة القانون من أهم المفاهيم التي دخلت الدساتير الإفريقية ، غير أن ذلك غير كاف، فالتنظيم في مواد الدستور لم يمنع المتمردين من تنفيذ انقلاباتهم، ولعل من أهم الاشكالات الكبرى في الدساتير الإفريقية غياب موقع المؤسسة العسكرية من الدستور، وغالبا ما لا يؤتى على ذكر القوات المسلحة إلا في مواد اختصاصات رئيس الجمهورية وفي تفصيل مكونات هذه القوى (بوحنية، قوي، 2020، ص ص 23 - 24)

تعد قضية تداول السلطة في إفريقيا من أكثر القضايا التي تدور في فلكها كافة الأزمات التي تعاني منها دولها منذ حصولها على استقلالها في ستينات القرن الماضي، فقد انتشرت موجة من الانقلابات العسكرية بطريقة مباشرة وغالبا ما يبرر الانقلابيون فعلهم باستئراء الفساد وانعدام الأمن وفقدان هبة الدولة ما يضطرهم إلى الوصول إلى مقاليد السلطة لتحقيق الأمن والاستقرار اللذان يعدان الركيزة الأساسية لأي تنمية شاملة (خالدي، رابح، 2015)

وعلى الرغم من التحولات السياسية وتطوير المؤسسات الديمقراطية في بعض أنحاء القارة، فإن الخيار الانقلابي مطروح كأداة للتغيير وكسر الجمود السياسي ، وعادة ما تكتسب الانقلابات الناجحة شرعيتها من الدعم الشعبي أو على الأقل السكوت عليها وعدم مقاومتها، لاسيما مع وعود العسكر باستعادة الديمقراطية، ولعل ذلك كله يخلق ما نسميه نظرية العدوى الانقلابية التي تدفع المغامرين في الدول المجاورة التي تعاني من وجود حكومات ضعيفة إلى اللجوء إلى تغيير نظام الحكم بالقوة (حمدي، عبد الرحمن، 2015)

ويعود استمرار النهج الانقلابي في إفريقيا إلى مجموعة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

- . المؤسسات العسكرية في إفريقيا: تغلبت ثقافة سلطة الحكم على المؤسسة العسكرية التي تعد مهمتها الأساسية حفظ الأمن وحماية الحدود وخدمة الدولة واستمرار وجودها. لكن مصالح النخب العسكرية في إفريقيا غالبا ما تؤدي إلى تغيير نظام الحكم والأمثلة كثيرة حول ذلك، فكان أول تدخل عسكري من أجل تحقيق مطالب خاصة بالمؤسسة العسكرية في الطوغو يناير

1963، نظرا للسياسة التقشفية التي اتبعها الرئيس الطوغولي " سيلفانو ساوليمبو " والتي كان الجيش أحد أهدافها.

- العوامل السياسية: يبقى ضعف البناء السياسي أحد أهم عوامل تبرير التدخل العسكري، من ضعف الحزب الحاكم وضعف القيادات السياسية جراء الصراع على السلطة وطغيان الطموحات الشخصية على كل ما هو وطني وقومي مع استمرارها في الحكم لفترة زمنية طويلة.
- الوعي السياسي لدى المجتمعات الإفريقية: إن التهافت على السلطة بين القيادات غير الشعور من وطني قومي إلى فرعي قبلي، وكان هذا الشعور أحد عوامل استمرار الانقلابات العسكرية وتغذية الصراعات، وهي الصورة التي تظهر في كل الدول الإفريقية وتعطي المبرر لعدم استقرارها.

2.3. معضلة بناء الدولة كأحد تحديات بناء وتعزيز السلم في إفريقيا

تعد معضلة بناء الدولة الوطنية من أهم تحديات بناء السلم في إفريقيا، حيث أن التحدي الذي واجهته الدول الإفريقية غداة استقلالها هو بناء الدولة ومؤسساتها، وتختلف الدراسات حول تحليل طبيعة معضلة بناء الدولة في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار والصراعات والاضطرابات، فهناك من يرجعها إلى العوامل الداخلية المرتبطة بالبيئة الإفريقية، وهي دول تفتقر إلى مقومات الدولة بعد الاستعمار، كما أن هناك من يربطها بواقع تلك الدول التي تعاني من التمرد والعصيان، الأمر الذي أفرز " دولة الأمر الواقع "، حيث لا تقل تلك الكيانات المتمردة فعالية عن المركز بناء على المهام والخدمات التي تقدمها في المناطق التي تسيطر عليها، ويلجأ اتجاه آخر إلى مدخل البناء الاجتماعي في تفسير معيقات بناء الدولة في إفريقيا، حيث يركز على أن الدولة هي وليدة التفاعل والتعايش المجتمعي (حسن الحاج علي، أحمد، 2005، ص 24)، وفي إفريقيا لم تتكون الدولة من خلال التطورات التاريخية التي عرفها نموذج الدولة الوطنية الغربي، وإنما كانت واقعا وجب التعامل معه مباشرة بعد الاستقلال، صنع دولا رخوة، حيث الانتماءات القبلية والدينية هي المسيطر على مواطنيها وساستها وهي السبيل إلى الحصول على السلطة والمال معا، ما خلق نموذج " الدولة العصابة " في إفريقيا (حنفي علي، خالد، 2003، ص 144)

وتعد الفترة الاستعمارية فترة فاصلة في التاريخ الإفريقي، فالحدود الإقليمية للدول الإفريقية هي انعكاس للحدود الإدارية للتقسيمات الاستعمارية، فحين قسمت القوى الاستعمارية القارة الإفريقية لم يكن ذلك على أساس وحدات متجانسة ثقافيا وسياسيا، حيث ورثت الدول الإفريقية العديد من التناقضات

الاجتماعية الحادة، تركت آثارها على كافة المؤسسات والهيكل في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أبرزها قوة الانتماءات القبلية وسيادتها على الانتماء القومي (عبد العزيز الجوهري، خالد، 2001، ص 234) وفي ظل هذه المعطيات لا يمكن الحديث عن الدولة بما أن الولاء للقبيلة، والتي غالبا ما يكون لها دور كبير في إشعال الحروب الداخلية، وعلى سبيل المثال عرفت رواندا حربا طاحنة دمرت البلاد بين عامي 1990 و 1994، نتيجة الخلافات والتفرقة العنصرية والصراع على الحكم بين قبيلتي " الهوتو " و " التوتسي"، كما عانت الزائير سابقا وجمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا واحدة من أكثر الحروب الأهلية دموية، وأحد أهم أسبابها يعود لترسخ الانتماءات القبلية بدل الولاء لسلطة مركزية متمثلة في الدولة. إن العلاقات بين الجماعات القبلية الإفريقية لا تتعدى أن تكون علاقات " تماس"، حيث أن غياب الاتفاق على الأهداف العامة للدولة قوض إمكانية تكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع (ابراهيم بغدادي، عبد السلام، 1993، ص ص 28-29) وعرقل إمكانية وجود علاقات تفاعلية فيما بينهم في ظل مؤسسات ضعيفة أو قيم يتبناها كل أفراد المجتمع، ووصاية اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية للقوى الإقليمية والدولية.

3.3. دور العوامل الخارجية في عرقلة بناء السلم في إفريقيا

إن اشتداد ضغوط القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة على الدول الإفريقية بطرق مباشرة وغير مباشرة للتحويل نحو الحكم الديمقراطي وتبني سياسات فعلية لدعم حقوق الإنسان والحكم الرشيد، خلقت وضعا جديدا في إفريقيا ساهم في زيادة التوتر بين الجماعات القائمة، الأمر الذي أدى إلى تفجير العديد من النزاعات المسلحة في شتى أرجاء القارة، فالتحول الديمقراطي لم يكن عاملا مساهما في دعم الاستقرار في إفريقيا، بقدر ما كان أداة من أدوات زيادة الصراعات، والأمثلة هنا كثيرة حول الانقلاب على هذه الديمقراطيات الناشئة كأوغولا ورواندا وبورندي (الفتياي، صالح، 1999) كما أن القوى الإقليمية والدولية لا زالت تقف موقفا سلبيا من النزاعات والصراعات الإفريقية من خلال تأجيحها لحساب مصالحها وعدم التعاون في الجهود والآليات الإفريقية لحلها ونهب ثرواتها والتنافس على أسواقها، ووصل الأمر إلى لعب أدوار تحفيزية لهذه النزاعات من خلال دعم أحد أو كل أطرافها، وعلى سبيل المثال فإن التحركات الإسرائيلية المشبوهة في دعم الحركات الانفصالية في دول القارة الإفريقية وضرب استقرارها ودعم الصراعات المسلحة، قد اتخذها إسرائيل مدخلا لنفوذها السياسي والاقتصادي والأمني في إفريقيا (عميرة، عائد،

2020)

لقد أنتج الاعتماد على الدعم الخارجي وضعف الرقابة الداخلية توجهها جديدا في إفريقيا وظهر مفهوم " دولة حارس البوابة " لوصف الدول الإفريقية التي تتمثل وظيفتها في الموازنة بين عدم الاستقرار والسيطرة السياسية الداخلية وتأثير العوامل الخارجية، فالبوابة هي نقطة التقاء الداخل بالعوائد الاقتصادية الخارجية والسيطرة عليها تجعل النخبة السياسية أكثر تحررا من قيود الاستجابة لموم المجتمع. وتخضع حراسة البوابة إلى منطق اللعبة الصفريّة وكل من يجد نفسه خارج المركز السياسي ستكون فرصه في الحصول على المكاسب محدودة أو منعدمة، حيث مخاطر السيطرة عالية للغاية لأن الفائزين يسيطرون على الموارد التي ترسخ حكمهم، ونتيجة لذلك نشأت منافسة شرسة للسيطرة على البوابة بعد الاستقلال مما أدى إلى حالات عدم الاستقرار السياسي وعرقلة عملية بناء السلم في إفريقيا.

(Cooper, Fridirick, 2002 , P P 156- 159)

4.3. الإرهاب والجريمة المنظمة

تمثل الصراعات العرقية والإثنية والمشاكل الاقتصادية تربة خصبة لمستقبل الإرهاب في إفريقيا، أين تشكل أرضا للجيل الثالث لتنظيم القاعدة، وتمثل أحد أخطر التهديدات على استقرار العالم وبشكل خاص على إفريقيا من خلال السيطرة على خزان الطاقة العالمي فيها(كانتي، مادي إبراهيم، 2020) حيث يستقر في إفريقيا العديد من المجموعات المسلحة على صلة به أهمها جماعة " بوكو حرام النيجيرية " و " القاعدة في المغرب الإسلامي " شمال الصحراء الكبرى، و " حركة الشباب المجاهدين " الصومالية، و " حركة أنصار الدين " في مالي، و " حركة التوحيد والجهاد " في غرب إفريقيا.

وتتزايد خطورة الجماعات الإرهابية في إفريقيا لكونها عابرة للحدود وليست ذات طابع محلي تنتشر من أقصى الساحل الإفريقي غربا إلى أقصى الساحل الإفريقي شرقا، ساهم في ذلك الانتشار تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاته والفراغ الأمني في المنطقة. ولقد تبوأ مسألة مواجهة الإرهاب في إفريقيا المناقشات السياسية والأكاديمية رغم سيادة نوع من النكران لدى الدول الإفريقية للهشاشة المتنامية لهذه المنطقة أمام تحدي الإرهاب المحلي والعابر للحدود، وظل النقاش يتركز حول ما إذا كان الإرهاب حقيقة ماثلة في إفريقيا أو تهديدا متفاقما أو متخيلا (مركز دراسات الجزيرة، 2013) وبعد سنوات من ذلك، تغير الوضع بتزايد الهجمات الإرهابية وتعدد الجماعات التي تنفذها، وتحولت ظاهرة الإرهاب إلى تحد أمني حقيقي في هذه المنطقة.

وعلاوة على ذلك توفر جرائم تهريب المخدرات فرصا للتنظيمات الإرهابية لكسب عوائد مالية، حيث غدت طرق غرب إفريقيا تحديدا طريق عبور ومحطة توزيع للمخدرات، وتسمح الحدود الهشة من الناحية الأمنية وانتشار الفساد والتعاون والتواطؤ بين أطراف في أجهزة الأمن وعصابات المخدرات في استمرار انتشار وتدفق المخدرات إلى وعبر إفريقيا، حيث تتقاطع الميليشيات والجماعات المسلحة وعمليات التجارة غير المشروعة، كما يشتمل النشاط الإجرامي العابر للحدود في إفريقيا على أشكال أخرى كتهريب السجائر وتجارة البشر وغسيل الأموال الذي يعد تحديا رئيسيا بسبب مجموعة من العوامل ساهمت في حالات عدم الاستقرار وانعدام الأمن وفرص السلم في إفريقيا كالفساد وضعف نظام الحكم والسيادة الناقصة للمؤسسات القانونية مع عوامل أخرى كالفقر والبطالة والصراعات العنيفة وانتشار الإرهاب والأنظمة القمعية التي تسببت في زيادة أعداد اللاجئين في أوروبا والذين يعملون مع جماعات الجريمة المنظمة (مركز دراسات الجزيرة، 2013)

ومع التطور السريع للتكنولوجيا، ظهرت أنماط جديدة للجريمة المنظمة تمثل تحديات أمنية جديدة كتعرض المستخدمين لأنشطة غير مشروعة عبر الانترنت فيما يعرف بالجرائم السيبرانية أو الإلكترونية، ووفقا لتقرير المنتدى العالمي للخبرة الإلكترونية عام 2016، فإن صناعة التجارة الإلكترونية في إفريقيا ستصل إلى 75 مليار دولار بحلول 2025، لكن في الوقت الذي تعمل فيه التقنيات على تحويل المجتمعات الإفريقية من خلال توفير أحد أشكال تكنولوجيا المعلومات، فقد تحولت أيضا إلى مصدر للأنشطة غير المشروعة ، نظرا لعدم وجود سياسات أمن إلكتروني مترابطة وعدم كفاية البنية التحتية (حسني ، زينب، 2018)

وفي تحليل طبيعة الجريمة المنظمة في إفريقيا، يرى " مارك شو " مدير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أنه فيما عدا بعض الأمثلة كعصابات كيب تاون أو العصابات النيجيرية، فإن التعريفات الكلاسيكية للجريمة المنظمة لا تنطبق على إفريقيا، ويستدعي " شو " مفهوم اقتصاد الحماية لتوضيح نقاط تقاطع مختلف الجهات الفاعلة في الدول التي تعاني من ضعف الدولة، ويحدد ثلاثة عناصر رئيسية تشكل مفهوم " اقتصاد الحماية " هي:

- توفير العنف أو المسلحين لتهريب السلع: حيث يتراوحون بين الميليشيات والعصابات وعناصر في قوات الأمن.
- الفساد: الذي يشمل تقديم الرشاوى لكبار المسؤولين
- الاستثمار في المجتمعات المحلية: كدفع الأموال للأحزاب السياسية أو تمويل المرافق المحلية.

وتعد هذه العناصر أفضل سبيل لفهم الجريمة المنظمة حين يتعلق الأمر بالدولة الضعيفة، وتسمح بالنظر إلى مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة الحكومية والجنائية والتجارية والاجتماعية، وفهم العلاقات المتشابكة فيما بينها، وكل شبكة إجرامية في إفريقيا تحتوي على هذه العناصر بدرجات متفاوتة، كما يفترض " شو " أن اقتصاد الحماية يكون أكثر وضوحا حينما تكون الدولة ضعيفة (غارسون، فيليبيا، 2014)

وفي نفس سياق فهم طبيعة الجريمة المنظمة في إفريقيا، يشير " ستيفن إليس " الباحث في مركز الدراسات الإفريقية في ليدن في هولندا، إلى عدم وضوح الحدود بين التجارة المشروعة وغير المشروعة، حيث أن التداخل بين الجريمة والدولة والسياسة يجعل من القانون والنظام كمصادرة البضاعة المهربة وحبس الجناة غير كاف لحل المشكلة، وهناك قناعة بين وحدات القانون والنظام بأنها لا تستطيع التصدي للجريمة المنظمة على النحو الكافي لعدم امتلاكها الأدوات المناسبة، خاصة فيما يسمى الدولة الفاشلة التي لا تتأثر فيها الدولة بحق استخدام العنف، وحيث أن العديد من الذين شاركوا في أنشطة غير قانونية قد يكون لهم قدر عال من الشرعية على المستوى المحلي، أو لعبوا دورا في الحياة السياسية الرسمية (غارسون، فيليبيا، 2014)

5.3. الشركات الأمنية الخاصة

تنامي مجال الخدمات الأمنية الخاصة ودخلت العديد من الشركات الأمنية في أزمت وحروب إفريقية كثيرة كتدبير الانقلابات بهدف السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية كالنفط في أنغولا والماس في سيراليون وغير ذلك ، وأضحت هذه الشركات توكل لها مهام حساسة كالعمل الاستخباراتي والتجسس وحماية المواقع الاستراتيجية (برزيق، بوعلام، 2017)

ويمكن إرجاع الزيادة في عدد الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا بعد التسعينات إلى تسريح العسكريين المهرة في جميع أنحاء العالم بعد الحرب الباردة، حيث بدأ هؤلاء في تقديم الخدمات الأمنية للدول والشركات والمنظمات الدولية العاملة في مناطق عدم الاستقرار ، إضافة إلى تضائل رغبة القوى العالمية في التدخل في المناطق غير المستقرة في العالم بعد الحرب الباردة خصوصا بعد فشل التدخل في الصومال في 1992 . 1993، كما أن سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الهادفة إلى خفض الإنفاق العام أدت إلى تقويض القدرات الإدارية للدول الإفريقية وأثرت سلبا على القطاعات العامة بما فيها قطاع الأمن، وازداد الافتقار إلى المهنية ونقص المعدات ، مما دفع العديد من الدول إلى الاستعانة بشركات الأمن الخاصة في فض الحروب الأهلية.

إن الوظيفة الأمنية للدولة التي هي وظيفة عامة تؤديها مؤسسات القطاع العام، قد تأثرت هي الأخرى بالعمولة الأمنية وخصخصة القضايا الأمنية، فأصبحت الدول تعتمد على استراتيجيات التدخلات العسكرية والحروب بالوكالة التي تنفذها شركات عسكرية خاصة، فظهر مفهوم خصخصة الحروب، وهو يشير إلى تخلي الدولة عن تمويل الحرب ماديا وتخفيض عدد العساكر والاعتماد على تنظيمات مسلحة غير نظامية ، ورغم وجود اختلاف بين الدول المتقدمة والدول التي تمر بمراحل انتقالية أو بمراحل ما بعد النزاع والدول النامية، إلا أن هناك قاسم مشترك في قضية خصخصة الخدمات الأمنية عند عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في القيام بالدور الأمني الذي يوكل إلى الشركات الخاصة (برزيق، بوعلام، 2017) يؤدي الاعتماد المتزايد على الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا إلى اختراق وارتقاع أمنها بيد تلك الشركات، ولعل النفوذ والحصانة المطلقة التي تتمتع بها مثال شركة " بنيتل انترناشيونال سكيوريتي " الإسرائيلية في إفريقيا يعد مثالا واضحا للاختراق الإسرائيلي للدول الإفريقية والتحكم في مقدراتها وسيادتها، (بوحنية، قوي، 2020 ، ص ص 127 - 128) ، هذا وتنشط شركات أمنية خاصة أخرى من أصول أمريكية وبريطانية وفرنسية وروسية وحتى صينية في إفريقيا، كشركة " ساندلاين انترناشيونال " البريطانية ، ومجموعة " فاغنر " الروسية ، وشركة " أو . بي . آس " الفرنسية.

ومن المخاطر التي تنطوي عليها الاستعانة بشركات الأمن الخاصة، أن هذه الأخيرة تنظر للصراعات على أنها مجرد مشاكل أمنية وجب التعامل معها، متجاهلة بذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشاكل مما يتسبب في تفاقمها وتأزمها، من جهة أخرى تنتهك تلك الشركات حقوق الإنسان وترتكب جرائم حرب، حيث سجلت منظمة العفو الدولية أن جنود مجموعة " دايك " الذين يعملون في الموزمبيق أطلقوا النار عشوائيا وألقوا القنابل على المدارس والمستشفيات والمنازل بعد هجوم داعش في إقليم " كابو ديلغاو " عام 2017 (الطويل، كميل، 2021)

4. رهانات بناء السلم في إفريقيا

1.4 الجهود الإفريقية في بناء السلم في إفريقيا

في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي:

أقر مؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في جويلية 2002 في مدينة ديربان الجنوب إفريقية بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن، الذي دخل حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003، ليصبح الآلية الأساسية للاتحاد في صنع القرارات (محمد عبد الحليم، أميرة، 2020 ، ص 240) والمتعلقة بمنع وتسوية الصراعات وحفظ وتعزيز

السلام والاستقرار وتعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات والحيلولة دون تجددتها وتنسيق الجهود القارية في منع ومكافحة الإرهاب ووضع سياسة دفاعية للاتحاد وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان (بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، 2009)

من خلال المبادئ الواردة في بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، يمكن ملاحظة وجود نطاق واسع من الصلاحيات، فبالإضافة إلى قضايا الأمن المستعصية كالحروب والنزاعات، يندرج تمكين المجلس من قضايا الأمن الإنساني ومراقبة الانتخابات وقضايا الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتشكل المجلس من 15 عضواً منتخباً من بينهم 10 أعضاء يتم انتخابهم لمدة سنتين، و5 أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، ويجتمع المجلس دورياً على الأقل مرتين في الشهر وهو مخول لإصدار القرارات نيابة عن الجمعية في القضايا الأمنية، أين يعتبر أهم هيئة للاتحاد الإفريقي في هذا المجال، ومن أهم القرارات التي أصدرها المجلس منذ تأسيسه بياناً رئاسياً بشأن عودة ظاهرة تغيير الحكومات بشكل غير دستوري في 5 ماي 2009 (تقرير الأمم المتحدة حول السلام والأمن في إفريقيا ، 2009) والقرار المتخذ في 10 مارس 2021 بضرورة حل النزاع في الصحراء الغربية والطلب من طرفي النزاع العودة للمفاوضات مع التأكيد على ضرورة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، وتفعيل دور اللجنة رفيعة المستوى لرؤساء الحكومات والدول حول قضية الصحراء الغربية وتكليف مفوضية الاتحاد بفتح مكتب الاتحاد الإفريقي في العيون. كما يعد مجلس السلم والأمن الإفريقي نقطة اتصال مركزية مع هيئة الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية الأخرى (محمد عبد الحليم، أميرة، 2020 ، ص 241) ويتضمن مجموعة من الهيئات والآليات تتمثل في الآتي:

● القوة الإفريقية الجاهزة:

أجمع القادة الأفارقة على ضرورة إنشاء آلية عسكرية لتمكين مجلس السلم والأمن الإفريقي من القيام بمسؤولياته واستخدام صلاحياته في التدخل ونشر بعثات سلام بما تنص عليه المادة 4 من القانون الأساسي للاتحاد، تتضمن تقسيم 15 ألف جندي على أقاليم القارة الخمس (الغرب، الوسط، الشرق، الإفريقي، الشرق، والغرب)، ومنح التفويض للقوة الإفريقية الجاهزة التدخل في المجالات التي تتعلق بعمليات حفظ السلام، كمراقبة الانتخابات والإشراف على نزع السلاح والتسريح وغيرها من المهام، وقد تم اعتماد وثيقة إطار السياسة العامة للقوة الإفريقية الجاهزة من قبل رؤساء الأركان بلجنة الأركان العسكرية

بين 17 . 18 يناير 2004، ومن قبل وزراء الدفاع الأفارقة في 20 يناير 2004، ووافق عليها رؤساء الدول الإفريقية في أديس أبابا في جويلية 2004 (محمد عبد الحليم، أميرة، 2020 ، ص 244)
● هيئة الحكماء:

تنص الفقرة الأولى من المادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي على أنه في سبيل دعم جهود المجلس في مجال منع النزاعات، يتم إنشاء هيئة من الحكماء يختارها رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء، وتتكون من خمس شخصيات إفريقية تحظى بالاحترام من مختلف شرائح المجتمع وقدمت إسهامات بارزة في قضايا السلم والأمن في إفريقيا يتم تعيينهم لفترة ثلاث سنوات (El (Abdellaoui. Djamila, 2009, P1)، وتم تعيين أول هيئة للحكماء في يناير 2007 مشكلة من الرئيس الجزائري الراحل أحمد بن بلة رئيسا لها عن شمال إفريقيا، وعضوية " ميغيل تروفوفا " الرئيس الأسبق لساوتومي وبرنسيب عن وسط القارة، والأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم عن شرق إفريقيا، و " بريغاليا بام " رئيسة اللجنة المستقلة للانتخابات في جنوب إفريقيا عن الجنوب الإفريقي، و " إليزابيث بونيون " رئيسة المحكمة الدستورية في بينين عن غرب إفريقيا (بركة ، محمد، 2019 ، ص 51)

● مسؤولية الحماية في إفريقيا:

تعود مسؤولية الحماية إلى تقرير عام 2001 للجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة، ووفقا لذلك فإن مسؤولية الحماية نصت على مبادئ أساسية تترتب حين يعاني السكان ضررا بالغا نتيجة لحرب داخلية أو قمع أو تمرد أو فشل الدولة أو عدم رغبتها في وقف وتفادي ذلك، حيث يؤول مبدأ عدم التدخل إلى المسؤولية الدولية عن الحماية، وتحتضن مسؤولية الحماية ثلاث مستويات هي مسؤولية المنع ومسؤولية الرد ومسؤولية إعادة البناء، بحيث تمنح الأولوية للوقاية، وتضع سلسلة من المبادئ في الحالة الاستثنائية للتدخل العسكري في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويشمل القانون الاساسي للاتحاد الإفريقي ضمنا مفهوم الحماية من خلال تقييم الأزمات وبعثات الاستطلاع وإضفاء الشرعية على التدخل في حالات الأزمات الداخلية، غير أن تنفيذ هذا المبدأ يؤدي إلى ظهور قيود ومشكلات في ظل محدودية القوة العسكرية والجدل حول احترام مبدأ السيادة واختلال التوازنات في القوة (Grasa Rafael, Mateos Oscar, 2010 P P 23 - 24)

● النظام القاري للإنذار المبكر:

يشكل نظام الإنذار المبكر أحد أبرز الآليات الوقائية التي حاولت الدول الإفريقية تبنيها لتجنب وقوع الحروب والنزاعات من خلال التنبؤ بالأزمات قبل اندلاعها وتحليلها لاتخاذ الاجراءات المناسبة من قبل صناع القرار.

وترصد أنظمة الإنذار المبكر التغيرات في السلوكية في المجتمعات، حيث تعتبر هذه الأخيرة مؤشرات لحالات الصراع المحتملة ، وتكون هذه الأنظمة أكثر فعالية عندما يحسن التنسيق بين الأفراد المتطوعين من المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والحكومات والوكالات العالمية، وفي المراحل الأولية، تبني شبكات الإنذار المبكر على فهم الأسباب الرئيسية للعنف، مثل اغتيال الهياكل السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، ويضمن المستجيبون المحليون الحصول على بيانات الوعي بالأوضاع وتحليلها بشأن التوترات بين المجتمعات المحلية ومخاوف السلامة ، كل هذا قد يشمل معلومات عن الاتجار بالمخدرات واضطرابات السلام وفساد قوات الأمن والعنف وتدمير الممتلكات، وفي المراحل النهائية، يصدر المستجيبون تحذيرات لصانعي القرار وغيرهم من الجهات المعنية، مع تحديد خطورة التهديد، ثم تقديم توصيات العمل، وعندما تعمل أنظمة الإنذار المبكر بشكل فعال، فإننا نمتلك القدرة على التأثير في صنع السياسات ودعم منع النزاعات وبناء السلم (قريبز، مراد، مايدي، نعيمة ، 2020 ، ص ص 75 - 80)، وتنص المادة 12 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي على ضرورة إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر بهدف لعب دور مكمل لمنظومة الأمن والسلم الإفريقية، من خلال تقديم التحليل والتقارير في الوقت المناسب لصنع السياسات والاكتشاف المبكر للصراعات وتحديد آليات الاستجابة المبكرة في وقت مبكر، ويتكون النظام القاري المبكر من:

- مركز المراقبة والرصد الذي يقع مقره في الاتحاد الإفريقي والمعروف باسم غرفة العمليات.
- وحدات مراقبة ورصد تابعة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية التي ترتبط مباشرة من خلال شبكة من نظم الاتصالات بغرفة عمليات الاتحاد الإفريقي، ووظيفتها هي جمع ومعالجة البيانات على المستوى الإقليمي وإحالتها إلى غرفة العمليات (محمد عبد الحليم، أميرة، 2020 ، ص 242)
- ويواجه نظام الإنذار المبكر مجموعة من التحديات والعراقيل، حيث أنه يتطلب كفاءة بشرية ودعمًا سياسيًا وبني تحتية تكنولوجية متطورة ، كما أن الإدارات التي أغرقها الفساد غالبًا ما تكون غير فعالة في تنفيذ

التوصيات، ومن ثم تظهر مجموعة من التساؤلات عن مدى توفر هذه الشروط لتمكين نظام الإنذار المبكر من الانتشار في إفريقيا.

في الأخير يمكن القول أن الجهود الإفريقية لبناء السلم لا تزال توجه العديد من المعوقات التي تحد من فاعليتها في تحقيق السلم والاستقرار الإفريقيين، فمبدأ التدخل العسكري الذي يقره القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي يواجه رفضا من كل دولة إذا تعلق الأمر بنزاع داخلها أو مرتبطة بمصالح أو الاستفادة من أحد النزاعات الخارجية أو تعلق الأمر بتوازنات إقليمية ودولية معينة وتعتبره تدخلا صريحا وتعديا على السيادة، بالإضافة إلى ذلك، حالة التبعية التي تعاني منها إفريقيا وساهمت في تقويض قرارها لصالح القوى الدولية التي تساهم بما يعادل 72 بالمائة من إجمالي ميزانية الاتحاد الإفريقي.

في إطار المجموعات الإقليمية:

خلال السنوات الأخيرة ظهرت أدوار مختلفة لفاعلين إقليميين في تسوية الصراعات واستعادة الاستقرار وتعزيز فرص التعاون في إفريقيا، حيث يوجد في القارة ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية، تتواجد ثلاث منها في الغرب، وثلاث في الوسط، بينما يضم شرق وجنوب القارة ست مجموعات، وأهمها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، جماعة شرق إفريقيا، جماعة تنمية دول إفريقيا الجنوبية، جماعة دول المحيط الهندي (حسن عمر، أحمد، 2019).

وتتوفر إفريقيا على مجموعة من الاعتبارات المحفزة للتكامل الاقتصادي والتنموي بين دولها، فهي متقاربة جغرافيا، وتتشابه نظمها السياسية، مع وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل، وتجانس ثقافي وتاريخ مشترك من الاستعمار والمعاناة، وتشابه في القدرات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تشابه في التطور الذي عرفته في النزاعات وطريقة إدارتها، كما أن نهاية الحرب الباردة فرضت الحاجة إلى المنظمات الإقليمية لحل وتسوية النزاعات، ذلك أن قرب هذه المنظمات من مناطق الصراعات وفهمها لتفاعلاتها، يجعلها اقدر على تبين أسبابها وسبل علاجها، بالإضافة إلى توفر المصلحة لديها في حل هذه الصراعات وعدم السماح بانتشارها (صقر أبو فخر، أنس، 2015، ص 118).

ومع تنامي ظاهرة العولمة، ازداد عجز الدول الإفريقية في مواجهة هذه الظاهرة بشكل فردي، لذلك أعطت القارة الإفريقية أولوية للتكامل الإقليمي باعتباره وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية للقارة ووقف تهميشها،

وللتغلب على ضعف الاقتصادات الوطنية، وعلاج المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعاني منها القارة، عملت التجمعات والتكتلات الاقتصادية داخل إفريقيا على إيجاد فرص تكاملية لاقتصاديات الدول المنضوية تحت مظلتها، بالإضافة إلى محاولات هذه التكتلات انتهاز سياسات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار داخل منظومتها، وعلى سبيل المثال فإن التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) قد حقق نجاحا نسبيا في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليم، كما حدث في ليبيريا (1990)، سيراليون (1996)، غينيا بيساو (2000)، الطوغو (2005)، فضلا عن إنشاء قوة عسكرية مشتركة "إيكوموج" للمساعدة في تحقيق الاستقرار الأمني في دول المجموعة، وبالإضافة إلى الإيكواس تبرز الهيئة غير الحكومية للتنمية (الإيجاد) بصفته واحدة من التكتلات التي تعمل على الارتقاء باستراتيجيتها التنموية في بلدانها والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في بلدانها، حيث أدت أدوارا مهمة في تسوية النزاعات المسلحة في كل من السودان من خلال رعايتها لمفاوضات السلام التي أفضت على اتفاقية السلام الشامل "نيفاشا" عام 2005، وجهودها من أجل الوصول إلى تحقيق السلام في جنوب السودان، كما أن تجمع دول الساحل والصحراء قد أضاف أهدافا جديدة لميثاقه تتعلق بحماية الأمن وحفظ السلام وإنشاء آليات ينام بها تحقيق هذه الأهداف (إبراهيم الحسن، محمد، 2016).

ومن بين عوامل الضعف التي حالت دون تحقيق مزيد من التقدم على صعيد التكامل الإقليمي الإفريقي، التداخل بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث من بين التجمعات الموجودة فإن مفوضية الاتحاد الإفريقي لا تعترف إلا بثمانية منها، ونظرا لأن معظم هذه التجمعات لا تضع معايير للانضمام إليها، وتعامل الدول الإفريقية مع مسألة الانضمام باعتبارها تخص سيادتها وتحقيق مصالحها، ترتب على ذلك تمتع غالبية الدول الإفريقية بعضوية أكثر من تكتل إقليمي، مما أدى إلى تداخل وتشابك بين معظم التجمعات القائمة، ففي ظل تعدد العضوية تتعدد الالتزامات وتتضارب في بعض الأحيان، وتصبح الدولة مضطرة لاتباع أكثر من سياسة وبرنامج بالإضافة إلى الالتزامات المالية، وفي ظل محدودية مواردها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها تتحول إلى عبئ على التجمعات المشاركة فيها وتؤثر سلبا على فاعليتها وقدراتها، كما أنه لا تزال هنالك فجوات تشريعية ومؤسسية في بعض التجمعات الاقتصادية الإفريقية، كعدم توفر آليات لتسوية المنازعات التجارية التي تزداد أهميتها مع زيادة التكامل الإقليمي، وعدم وجود هذه التجمعات كأطراف موقعة على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية والتي تعد هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية لبنة ومرحلة أولية لتجسيدها (إبراهيم الحسن محمد، 2016).

2.4. الجهود الدولية في بناء السلم في إفريقيا

تحكم عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة مجموعة من المبادئ، تدرج موافقة الأطراف ضمنها، والمقصود بذلك وجود رغبة وإرادة لدى أطراف النزاع في نشر بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، كما يحكم مبدأ عدم التحيز هذه البعثات التي يشترط في القائمين عليها النزاهة وعدم التمييز عند التعامل مع أطراف النزاع المختلفة، أما عدم استخدام القوة فهو مبدأ يتعين الالتزام به إلا في حالات استثنائية تتعلق بالدفاع عن النفس أو تحقيق الردع الذي يكون ضروريا في حالات حماية المدنيين من أعمال العنف أو مساعدة المؤسسات الرسمية للدولة في تطبيق القانون (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020)

وفي ظل تطورات الوضع الدولي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة، اكتسبت الصراعات الإفريقية أبعادا جديدة، فازدادت تعقيدا وتشابكا، واتسمت في الكثير من الأحيان بطابع فوضوي أدت إلى ضعف الدولة وانهارها، وهو ما أسهم في زيادة دور منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في إفريقيا (المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 2018)، حيث حظيت إفريقيا بنصيب وفير من عمليات السلام التي أسستها الأمم المتحدة منذ 1948، فمن بين 63 عملية كان نصيب القارة الإفريقية منها 27 عملية، فقد أنشأت الأمم المتحدة عدة عمليات في إفريقيا لحفظ السلم منها قوة الطوارئ الأولى (نوفمبر 1956 - جوان 1967)، عملية الأمم المتحدة في الكونغو عام 1960، قوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة (أكتوبر 1973 - جويلية 1979)، بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقيق في أنغولا عام 1989، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا عام 1993، مجموعة مراقبي الأمم المتحدة لقطاع أوزو عام 1994، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عام 2000، كما تدعم الأمم المتحدة العمليات التي يقودها الاتحاد الإفريقي في مالي والصومال ومنطقة الساحل ككل، أين تتواجد 14 بعثة حفظ سلام أممية في العالم يخدم فيها 110 آلاف عسكري وشرطي ومدني نصفهم داخل إفريقيا.

وطورت الأمم المتحدة سبل عمليات السلام بحيث لا يكون الهدف النهائي هو تحقيق السلم السلمي عبر وقف عمليات القتال، وإنما يتعداه إلى تحقيق السلم الإيجابي والعمل على ذلك من خلال بناء السلم المستدام المرتبط بتسويات سلمية حقيقية لا تكفي فقط بمعالجة أعراض الصراع، لذلك تبنت الأمم المتحدة مهمة تطوير جيل جديد من عمليات حفظ السلم لا تقتصر على ترتيبات عسكرية أو سياسية، وإنما تتضمن أبعادا متكاملة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية يقوم بتنفيذها بالإضافة إلى

العناصر العسكرية، عناصر مدنية ذات تخصصات متنوعة بما يكفل مهام بناء السلم الجديدة، ومن أبرز تلك المهام المساهمة في تشكيل الحكومات الانتقالية والمؤسسات وصياغة الدساتير ونزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع وتدريب عناصر الشرطة وإزالة الألغام وتخزينها وتدميرها وإعادة توطين النازحين وتقلص الإغاثة الإنسانية والتحقق من احترام حقوق الإنسان ودعم المصالحة الوطنية والمساهمة في إعادة الإعمار وغير ذلك من المهام التي تدخل بالأساس في المهام ذات الاختصاص الداخلي للدولة (السيد شبانة، أيمن، 2009، ص 242)

ويعتبر بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب والنزاعات من بين أكثر التحديات صعوبة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، ويتطلب بناء السلم استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية، من خلال مجموعة واسعة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين المحليين، ولعب بناء السلم دورا بارزا في ليبيريا وموزمبيق وبورندي وسيراليون وإثيوبيا وإريتريا، وإدراكا للحاجة في الاستباق والاستجابة لتحديات بناء السلم، نتج عن مؤتمر القمة العالمي عام 2005 القرار 60/180 والقرار 1645 (2005) (القاضيان بإنشاء لجنة بناء السلام، حيث كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي اللجنة بالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة المقترحة لبناء السلم بعد الصراع ومرحلة الإنعاش لحشد الموارد والمساهمة في ضمان استمرار التمويل لهذه الأنشطة، وأيضا تطوير أفضل الممارسات من خلال التعاون مع الجهات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية الفاعلة، كما نص قرارا الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقان بإنشاء لجنة بناء السلام على إنشاء صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام أيضا.

إن اختلاف نتائج وفعالية الجهود الأمنية في عمليات بناء وحفظ السلم في إفريقيا مرده إلى عوامل عديدة، ف نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم ينطلق من رؤية وإيديولوجية ليبرالية غير متسقة في الكثير من الأحيان مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للقارة الإفريقية، كما يفتقر إلى الآليات والسياسات التمويلية، حيث يعتمد على المساهمات الطوعية للمؤسسات الدولية والدول المانحة، ما يدفع إلى التسليم بكونه آلية لدعم المصالح الغربية وتكريس هيمنتها على القارة، كما أن نظام التمويل الطوعي غالبا ما يؤدي إلى انتكاس عملية بناء السلم نظرا لعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم وبالتالي عدم توفر الموارد الضرورية لترسيخ منظومة أمنية حقيقية في مرحلة ما بعد الصراعات. (عمر العاتي، رجب، 2012، ص ص 42

(45-). إضافة إلى أن البيئة الداخلية للصراعات الإفريقية التي تتميز بالتشابك والتعقيد تتضمن الكثير من العناصر المفسدة للسلم، منها القادة أو الأطراف التي تعتقد أن إقرار السلم عن طريق المفاوضات سوف يهدد مصالحها أو يضعف قوتها، ومن ثم تسعى إلى عرقلة جهود الوصول إلى اتفاقات التسوية السلمية أو عرقلة تنفيذ تلك الاتفاقات إذا تم التوصل إليها، أو عدم التزام من يوقعون عليها بتنفيذ تعهداتهم، وهناك أيضا بعض الفاعلين المستترين الذين يعملون بشكل خفي من أجل إفساد جهود بناء السلم (سليمان قرية، هاني، 2020 ، ص ص 279 - 280)

5. الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الصراعات السياسية على السلطة والثروات، والحروب الأهلية والعداء العرقي، هي في الحقيقة أعراض لمشاكل أعمق، تتعلق بفشل القيادات الإفريقية ما بعد الاستعمار في تنظيم السلطة، وإنشاء مؤسسات مستقرة تسمح بالتداول على السلطة، والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية والفرص في التشغيل من خلال مبدأ تكافؤ الفرص لا على اعتبارات الولاء والانتماءات العرقية والإثنية، والفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس قيم المواطنة.

كما أن طبيعة النزاعات الإفريقية لا يمكن فهمها عبر الاعتماد في التحليل على عنصر واحد فقط كالصراع على الموارد أو الصراعات العرقية لما تتميز به من تعقيد وتشابك لعوامل عديدة، فقد ورثت الدول الإفريقية تركة ثقيلة من الاستعمار، شكلت أحد أسباب تعثرها في بناء السلم والاستقرار، فضلا عن وجود نخبة سياسية فئوية ظهرت بعد الاستقلال وقادت العملية السياسية وأدت أدوارا فئوية إثنية وليس مجتمعية، وبالتالي فإن هذه النخب هذه النخب المتعاقبة على الحكم في الدول الإفريقية عجزت عن القيام بمهام بناء الدولة واستقرارها، يضاف إلى ذلك عدم وجود توازن بين السلطات وهيمنة مؤسسة على باقي المؤسسات، حيث تعد المؤسسة العسكرية هي الأقوى من بين مؤسسات الدولة في إفريقيا، وغالبا ما تنازع مؤسسة الرئاسة على السلطة، لتكون هي السلطة والدولة في ذات الوقت، أما التركيبة المجتمعية فلها نصيب كبير في عرقلة بناء الدولة وتحقيق السلم، حيث لازالت القبيلة تتواجه مع الدولة لسحب السلطة منها لتكون بذلك القبيلة / الدولة هي السمة الغالبة في الكثير من الدول الإفريقية إن لم تكن أغلبها وسببا في تقويض السلم وأحيانا عاملا مباشرا في إشعال الحروب والنزاعات، لذلك فإن عملية بناء السلم في إفريقيا مرتبطة بتسوية المشكلات البنائية في تركيبة بلدانها، فيما يخص التوازن بين المؤسسات السياسية، والحد من هيمنة مؤسسة

على باقي المؤسسات، وتنمية الولاء الوطني لخلق هوية وطنية بعيدا عن الولاءات الضيقة للقبيلة والحد من الهويات الفرعية التي غالبا ما تؤدي إلى حالات الانقسام والحروب والصراعات، والحد من التدخلات الأجنبية عبر اعتماد الحلول الوطنية والإفريقية واستحداث نماذج سياسية محلية غير مستوردة انطلاقا من خصوصية المجتمعات الإفريقية.

6. قائمة المراجع:

1. بغداددي، عبد السلام إبراهيم (1993)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. بوحنية، قوي (2020) ، الديساتير الإفريقية وسط بيئة الانقلابات وحالة عدم اليقين ، في: بوحنية قوي (محرر)، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية: جدل السياسة . الجغرافيا والأمن، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1
3. قوي، بوحنية، (2020) ، شركات الأمن الدولية الخاصة العاملة في إفريقيا: انبعاث زمن المرتقة في ظل التهديدات الجديدة ، في: قوي بوحنية (محرر)، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية، (عمان: دار ومكتبة الحامد، ط1
4. كاتي، مادي ابراهيم، (2020) ، إفريقيا، والإرهاب، في: بوحنية قوي (محرر)، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية، عمان: دار ومكتبة الحامد، ط1
5. سليمان قرية ، هاني (2020) ، بناء السلم في إفريقيا في عصر الاضطراب العالمي ، في: بوحنية قوي (محرر)، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية: جدل السياسة . الجغرافيا والأمن ، عمان: دار ومكتبة الحامد
6. كارو، طوني (2010) ، بناء السلم في إفريقيا ، في: ديفيد ج فرانس (محرر)، إفريقيا : السلم والنزاع ، تر: عبد الوهاب علوب القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب
7. محمد عبد الحليم، أميرة (2020) ، تطور منظومة الأمن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة ، في: بوحنية قوي (محرر) جيوبوليتيكا القارة الإفريقية: جدلية السياسة الجغرافيا والأمن، عمان: دار ومكتبة الحامد، ط1
8. أبو العينين، محمود (2020) ، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000

9. بويبة ، نبيل(2021) ، بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات : مقارنة أممية ، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 8، العدد 1
10. خالد حنفي، علي (يناير 2003)، *محنة الديمقراطية في ساحل العاج ، السياسة الدولية*، العدد 151
11. خالد عبد العزيز، الجوهري (2001)، *الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية ، السياسة الدولية*، العدد 143
12. حسن الحاج علي، أحمد(أبريل 2005) ،*الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، السياسة الدولية*، العدد 160
13. منصر، جمال (جوان 2015)، *بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون*، العدد 13
14. Djamila El Abdellaoui (August 2009) ***The Panel Of The Wise : A Comprehensive Introduction Of A Critical Pillar Of The African Peace And Security Architecture*** Pretoria: Institute Of Security Studies
15. Rafael Grasa, Oscar Mateos (2010) ***Conflicts, Peace, And Security In Africa : An Assessment And New Questions*** , Barcelona: Institute Catala International Per La Pau
16. Frederick Cooper (2002) ***Africa Since 1940 : The Past Of The Present*** , New York: Cambridge University Press
17. قريبيز، مراد، مايدي عائشة (ماي 2020) ، *الإنذار المبكر في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، المجلد 4، العدد 8

18. أيمن السيد شبانة (أبريل 2009) " الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا بعيدا عن الدوافع النبيلة"، السياسة الدولية، العدد 160
19. سليمان قرية، هاني (2020) *الفرص والتحديات: بناء السلم في إفريقيا في عصر الاضطراب العالمي*، في: عبد القادر عبد العالي (محرر)، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية، عمان: دار ومكتبة الحامد.
20. عمر العاقي، رجب(2012) *دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات: دراسة حالة النزاع في الصومال*، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
21. أحمد حسن ، عمر (2019/5/12) *التكتلات الاقتصادية في إفريقيا*، الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=637002
22. أنس صقر ، أبوفخر (جوان 2015)، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في حل وتسوية النزاعات في إقليمها، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية* ، المجلد 12، العدد 1، الموقع: www.platform.almanhal.com/reader/2/76027
23. بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي(2009/9/30)، في: [www.sis.gov.eg/story/3905\(2\)-?lang=ar](http://www.sis.gov.eg/story/3905(2)-?lang=ar)
24. محمد إبراهيم، الحسن(2016/8/29)، *دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا*، في: www.qiraatafrican.com/home/new.g7ltWLrG.dpbs
25. المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية (2018/9/7) ، *دور الأمم المتحدة في إفريقيا* ، الموقع: www.ciaes.net/%D8%AF%D9.aspx

26. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2020/12/15)، *حفظ السلام في إفريقيا... نموذج للتعاون الدولي في مجالي السلم والأمن*، الموقع: www.ecssr.ae/reports_analysis/%d8%ad%81
27. رابع ، خالد (2015/9/20)، *أي مستقبل للانقلابات العسكرية في إفريقيا؟*، الموقع: www.mc-doualiya.com/articles/20150920
28. صالح، الفتيا (1999/07/16)، *الصراعات والنزاعات الإفريقية... فرص الاستمرار وإمكانية الاحتواء*، الموقع: www.albayan.ae/one-world/1999-07-16.1077693
29. غارسون، فيليب (2014 /07/03)، *فهم الجريمة المنظمة في إفريقيا*، الموقع: www.thnewhumanitarian.org/ar/thlyl/2014/07/03
30. برزيق ، بوعلام (2017 /12/2)، *الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.. من المرتزقة إلى خصخصة الحروب*، الموقع: www.noonpost.com/content/20980
31. مركز الجزيرة للدراسات (2013/7/24)، *غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم العابرة للحدود*، الموقع: www.studies.aljazeera.net/en/node/3576
32. حسني، زينب (2018/7/16)، *الجريمة المنظمة في القارة السمراء*، الموقع: www.shourouknews.com/mobile/columns/view.aspx
33. الطويل، كميل (2021 /4/1)، *داعش موزمبيق... 800 جندي مقاتل يواجهون 10 آلاف جندي ومرتزقة*، الموقع: www.aawsat.com/home/article/2893101
34. حمدي، عبد الرحمن (2014/2/21)، *عسكرة الصراعات في إفريقيا*، الموقع: www.aljazeera.net/opinions/2014/2/21

35. حمدي، عبد الرحمن (2015/1/29) عودة انقلابات

وونغا في إفريقيا "، الموقع:

www.aljazeera.net/opinions/2015/1/29

36. تقرير للأمم

المتحدة حول السلام والأمن في إفريقيا 2008. 2009 (2009)، الموقع:

www.un.org/ar/repertoire/2008-2009/Part%2520I/Africa

37. عميرة عائد (2020 /9/8)، السودان ورواندا نموذجا... دور الدولة العبرية في

تأجيج الصراعات بإفريقيا ، الموقع:

www.noonpost.com/content/38126M%3famp